

التقاضي والتخاصم في رسالة آدم

الحسد غريزة قديمة في الثقلين كان أول مظهر عرف لها في التاريخ المأثور
حسد إبليس أبي الشياطين لعنه الله لا آدم أبي البشر عليه السلام . وكان ينبغي ان
يكون أظهر البشر من هذه الخليفة الذميمة أهل العلم الديني واكن ثبت في بعض
الآثار انهم أشد تغابرا من الثيوس في زروبها كما ثبت بالاختبار انهم أشد تحامدا
من النساء الضرائر في بيوتها .

وقد أبس الحسد الابليسي في هذا العام وما قبله ثوبي زور من الفيرة على آدم
عليه السلام . ثوبان ظهر بهما بعض محبي الظهور من شبان الازهريين ، وانما فصلهما
وخاطهما بعض شيوخهم المعروفين ، فأما الثوب الاول فهو تكفير من يقول بأن قوله
تعالى (خالقكم من نفس واحدة) ليس نصا قطليا في كون هذه النفس (المنكرة)
هي آدم وفي كونه هو أصل جميع البشر — وان كان يقول بهذا عملا بدلالة الظواهر —
وعدم قبول اسلام أحد من القائلين بتعدد أصول البشر أو الشاكين في صفة تكوينهم
وقد بينا في المنار كيف كان عاقبة المقترين في هذه المسألة (راجع ص ٢٠ م ٢٠)

وأما الثوب الثاني فهو تكفير من يقول ان رسالة آدم غير ثابتة بنص قطعي بل
القول بها ممرض بظواهر بعض الآيات ومحدث الشناعة المتفق عليه فان خاتم
النبيين والمرسلين (ص) يروي فيه عن آدم ان نوحا أول رسول أرسله الله الى أهل
الارض . ذكر هذه المسألة في مجلس خاص بدمنهور الشيخ محمد أبو زيد من مردينا
طلاب دار الدعوة والارشاد ، فأنبرى لتكفيره والشهير به صاحب الثوب المستعاره
ثم أبس الثوب من رفع عليه دعوى حسبة الى قاضي دمنهور الشرعي ليحكم بردته
ويفرق بينه وبين زوجته . فكان مثله مع مفصل الثوب ولاسه الاول كئل من تعلم
السحر من هاروت وماروت (فيتملون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه ، وما هم
بمضارين به من أحد الا باذن الله . ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ، ولقد علموا
لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق)

نظر في الدعوى قاضي دمنهور فكان فتاه فيها كفته لابس الثوب ونخالطه ،
فمكّم بردة الرجل وفرق بينه وبين زوجه ، فأحدث هذا الحكم هزة واضطرابا في
القطر المصري كله وأظهر الناس استنكاره في جميع الجرائد ، وبين أهل العلم وجوه
بطلان في المجالس والمدارس ، وانزعجت له وزارة الحقانية ، فحظرت النظر في أمثال
هذه الدعوى على المحكم الشرعية إلا أن يكون بعد اطلاع الوزارة على الدعوى ،
وأخذ الأذن الخاص بالنظر والحكم فيها . وهذا ملخص الحكم المشار اليه :

دعوة ملخص الحكم الصادر في قضية الشيخ أبو زيد

سئل الشيخ عما يفتده في رسالة ونبوة آدم فقال « ان آدم ليس نبيا ولا رسولا
بعض قلمي وانما نبوته ورسالته ظنيان ، هذا ما نطق به وما أعتقد الى الآن »
(الحكم والاسباب)

حيث ان نبوة سيدنا آدم عليه السلام ثابتة بالكتاب والسنة وبالإجماع معلومة
من الدين بالضرورة لذا كفر جاعدها - قول في كتاب العقائد النسفية أول الانبياء
آدم عليه السلام ، وآخرهم محمد عليه الصلاة والسلام - أما نبوة آدم في الكتاب والسنة
والإجماع . بالكتاب الدال على أنه أمر ونهي مع القطع بأنه لم يكن في زمنه نبي آخر فهو
بالرعي لا غير وكذا ما سنة ولا حجاج ، فانكار نبوته على ما نقل عن البعض يكون كفرا . وفي
الفتوى الهندية جزء ثاني من يقول آمنت بجميع الانبياء ولا أعلم ان آدم نبي
أم لا . كفرة كذا في الفتاوى واليهام خلافاً ، وفيها أيضا: رجل قل لغيره ان آدم عليه
السلام نبيج الكرياس ، فقال له الغير: فحينئذ نحن أولاد الناسج . فهذا كفر ، ماذك
إلا يكون استئناف بالنبي لان هذه العبارة لو قيلت لولي من أولياء الله ما ترتب
عليها الكفر ، وفي الجزء الاول من مجمع الاسهر في شرح ملتقى الأبحر: ويكفر بقوله
لأعلم ان آدم عليه الصلاة والسلام نبي أم لا

وحديث إن المشرك من أتى من بعد ان المرتد عن دين الاسلام يفسخ كتابه في
الحال ويفرق بينه وبين زوجته

وحديث أن الشيخ محمد أبو زيد قد نطق بما يوجب الردة لانكاره نبوة ورسالة

آدم عليه السلام وان هذه عقيدته كما أقر بذلك وبذا ارتد عن دين الإسلام وانفسخ
نكاحه بزوجه (فلانة) فوجب التفريق

(لهذا) فرقنا بين الشيخ محمد أبو زيد المذكور وزوجه

[المنار] هذا نص الحكم كما وصل إلينا وهو على ما فيه من خطأ في العبارة ظاهر
البيان بدم انطباعه على الدعوى من جهة الصورة وبعدم صحة الاستدلال به القاضي —
فاما الاول فان الشيخ أبازيد قد صرح بأن نبوة آدم ورسالة ثابنتان بالأدلة
الغالبة وهذا ليس انكارا لها كما زعم القاضي والا كان القاضي نفسه منكرا لمعظم
أحكام الشريعة التي يحكم بها بين الناس في مسائل الابضاع والاموال والكفر
والايمان فان مذهبها ظني بغير نزاع ، وقد صرحوا في العقائد النسفية وشروحوها ان
الأدلة الغالبة كافية في العقائد . وأما الثاني فهو ان الردة انما تكون بمجرد المجمع عليه
المعلوم من الدين بالضرورة وهو ما لا ينحصر على أحد من عوام المسلمين وخواصهم
ونبوة آدم ورسالة ليست كذلك فما نقله عن الفتاوى الهندية وغيرها في التكفير بها
غير صحيح . وقد قصر القاضي فيما يجب عليه من كشف شبهة المدعى عليه ومن استجابته .

﴿ انهاء الحكم في قضية سيدنا آدم ﴾

بحكم محكمة الاستئناف الشرعية الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩١٨

منقول عن جريدة وادي النيل

عرضت قضية سيدنا آدم المعروفة على محكمة لاسكندرية الكلية الشرعية أمس
برئاسة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ مصطفى سلطان وكان الزحام شديدا جدا .
وقد حضر الجلسة جمهور كبير من المحامين الاهلين والشريهين والعلماء وكان المدعي
عليه الشيخ محمد أبو زيد حاضرا ومعه اثنان من المحامين . وكان المدعي الشيخ محمد
صالح الزواوي حاضرا ومعه محاميه

وبعد استكمال الاجراءات النظامية سمعت المحكمة كلام المحامين ثم سألت المدعي عليه:

— تريد المحكمة أن تثبت رأيك في نبوة آدم

— ان نفسي مطمئنة الى أنه نبي ونظري في النصوص هو الذي اطأنت به نفسي

— قلت في مذكرتك في الصفحة التاسعة « فما بال هؤلاء يطلبون حكما شرعيا

من قاض مسلم يعتمد أن نبوة آدم ورثته لا يتأمن العقائد في شيء ٥٢٠
 - انهما ليستا من العقائد التي تثبت بالهش القطعي . وهذا تعريف أصولي
 ارجحه في جهات من المذكرة (١)

- بناء في المذكرة ما يدل على أنك ترى الأدلة الظنية
 - ان كلامي لا ينافي اعتماد النبوة فإنه لا مانع من أن آخذ من الأدلة الظنية
 شيئاً ترتاح به نفسي ريثما ينجلي لي خبري . وان أدلة نبوة آدم عليه السلام وان
 كانت ظنية في اصطلاح الأصوليين فاني مرتاح اليها وليس هناك خلاف بين ما أقوله
 الآن وما قاته فيما مضى

وبعد هذا أخذ فضيلة الرئيس بفيض في نصائحه وكان الأسف والالام آخذين
 من نفسه فقال : أحييتونا امام الناس أعظم خجل . فالأفرنج مشتغلون بما يفيدهم
 وأتم مشغولون بما لا يفيد . أستم ترون الكسل والكذب اللذين يتفشيان في الاخلاق
 حتى كادا يقتلانا ؟ أفا كان الاول أن نعالج هذين اللذين وغيرهما من الادواء
 المنشرة بينما ؟ لقد كان الاول أن يكتب القلم الذي كتبت به هذه المذكرة فيما
 ينفع الامة فيقول لها : اتحدوا . لا تتحاسدوا . لا تتباغضوا . اعملوا كما يعمل خيركم .
 اطلبوا العيش بمرءة النفس لا بالماداة الامراء وغير الامراء ، نرجو يا رجال الدين أن
 تالجوا الادواء المنشرة بين المسلمين

وبعد أن فرغ فضيلته من هذه النصائح الثمينة استعطف رجال الدين ان يبدوا
 الشقاق وصفائر الامور وقال اني أعرف الآن انكم حزبان أتبا ليسما ما تقضي به
 في هذه القضية فأرجو أن تخرجوا متحدين . ثم قامت المحكمة للمداولة ثم عادت
 فأصدرت الملهم وهذا نصه :

بعد سماع أقوال الخصوم والاطلاع على ملف القضية الابتدائية وبعد المداولة
 والاسباب التي هي

استئناف المذكرة التي انوني فهو يقول

المقرر شرعاً ان الكفر هو تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في شيء مما علم بحبه

(١) يعني بالمذكرة رسالة كتبها في المسألة بين فيها خلاف العلماء فيها وطبعتها

به من الدين علماً ضرورياً بحيث يستوي فيه الخاصة العامة كالترديد وأركان الإسلام
 وألحقوا به كفر العناد أو ما يدل على الاستخفاف ضمن ذلك معنى الجحود
 نبوة آدم وإن دل عليها الكتاب والسنة وتفق عليها العلماء ولم يعرف بينهم
 خلاف فيها فأنكارها بأي شكل كان ضلال ومخالفة لما عليه المسلمون ، إلا أنها
 ليست من ضروريات الدين بحيث يعرفها الكفاية كالصلاة والصوم . بل هي من
 الأمور النظرية والقول بأنها معلومة من الدين بالضرورة دعوى غير مقبولة
 منكر شيء من الأمور النظرية مستندا إلى شبهة ولو غير صحيحة لا يحكم عليه
 شرعاً بالكفر على ما هو الحق الذي يجب العمل به في مذهب الحنفية . ذلك لأن
 الكفر نهاية في العقوبة فلا يكون إلا عن نهاية الجناية وذلك بإنكار الثابت بالنص
 القطعي الخالي من الشبهة والاحتمال من الكتاب والسنة المنوثة أو الإجماع القولي
 الثابت تواتراً ، ولذلك قالوا لا يفتى بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على حمل حسن أو
 كان في عدم كفره رواية ضعيفة ولو في مذهب غيرهم ، وأجازوا مع الكراهة إمامة أهل
 البدع في الصلاة وهم ممن يعتقدون خلاف المعروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بلا معاندة بل بشوع شبهة وإن كانت فاسدة حتى تلجأ إلى الدين يستعملون دماء
 وأموال مخالفيهم من المسلمين أو ينكرون صفات الله بوقولوا لا نكفر أهل البدع بدعهم
 لكونها من تأويل وشبهة والله عن تكفير أهل القبلة وانجماع على قبول شهادتهم
 وذلك ما لم ينكر أحد منهم شيئاً من المعلوم ضرورة .

وفي الفتاوى الصغرى « الكفر شيء عظيم » وفي جامع الفصولين « لا يخرج
 الرجل من الأمان إلا جحد ما أدخله فيه وما يشك في أنه ردة لا يحكم بها إذ
 الإسلام الثابت لا يزول بالشك إن الإسلام يعلو » وقال صاحب نور العين « إن المسائل
 لاجتماعية تارة يصحها التواتر كوجوب الخمس وقد لا يصحها إلا بكفر جاحدها (١)
 لمخالفتها التواتر لا الإجماع ثم قل انه « إذا لم تكن الآية أو الخبر المنواتر قطعي
 الدلالة أو لم يكن الخبر متواتراً أو كان قطعيًا ولكن فيه شبهة أو لم يكن إجماع الجميع
 أو كان ولم يكن إجماع جميع الصحابة أو لم يكن قطعيًا بان لم يثبت بطريق التواتر أو
 كان قطعيًا لكن كان إجماعاً سكونياً ففي كل هذه الصور لا يكون الجحود كفراً »

ومن كل هذا ترى العلماء رضوان الله عليهم قد احتاطوا نهائية الاحتياط في هدم تكفير المسلمين
 ماورد من الآيات والاحاديث في نبوة آدم عليه السلام وكذا الاجماع عليها ،
 كل ذلك لم تتوفر فيه تلك القبول وهذا ما يجب التمهيد عليه دون ما اداه وعليه
 يكون الحكم بحكمة أول درجة في غير محله ويتمين الغاؤه
 وكيل الاستئناف عليه قل انه مكنت بالادلة الموجودة بحضر القضية الابتدائية
 وهي أدلة غير منتجة للدعوى خصوصا وقد قرر المستأنف عليه اليوم انه يعتقد تمام
 الاعتماد بنبوة آدم عليه السلام
 لهذا — تقرر قبول هذا الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنساء ما حكمت به
 محكمة أول درجة ورفض دعوى المدعي اه

[المدار] هذا الحكم هو الحق وما ذكره القاضي الفاضل في أثناء كلامه من
 المواظ يرجم ان يزيد المدعي عليه الظالم في تكفيره والتفريق بينه وبين زوجته
 جدى فانه قد عاهد الله تعالى على يدنا بوقف حياته على خدمة دينه وأمنه بمثل
 هذه المواظ وما كتب مذكرته الا دفاعاً عن دينه وهو آمن شيء بحرص عليه
 فكانت كتابتها في وقتها أفضل مما استحسن القاضي ابدله بها ، وأما المبطلون
 الكافرون لسؤميين مع علمهم بما ورد في ذلك فلم يتمظوا - وهم أحوج الى الملاحظة -
 اذ طلبوا إعادة النظر في الحكم مخطئين له ، وذلك يتضمن تكفير قاضي الاستئناف
 بزعمهم لانه قال بأن نبوة آدم مسألة نظرية لا قطعية فهل قهوا هذا أم يقولون ان
 أبا زيد يكفر بما لا يكفر به غيره ؟ قالت جريدة وادي النيل :

﴿ عود الى قضية آدم ﴾

لم يقع المدعون في قضية آدم المروفة بالحكم الذي أصدرته المحكمة الشرعية
 الكلاية فيها . ويظهر أنهم لم يتأثروا بتلك التصامح القيمة التي أفاض بها فضيلة رئيس
 المحكمة عليهم وعلى رجال الدين عامة وان أغلاها وأتمها ترك الخلاف في توافه
 الامور زمانه في المعالجة الادوية التي تضر الامة في كل شيء ، وانا لا يسعنا الا أن

تأسف لانه الحالة فقد رفعوا التماس إعادة نظر الى المحكمة وعرض عليها في جلسة أمس (أي ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٣٧ - ٢ يناير ١٩١٩) فأصدرت الحكم الآتي:

حار الاطلاع على عريضة الالتماس المطلوب بها الغاء ما حكمت به محكمة الاستئناف في القضية نمرة ٤ سنة ١٩١٨ بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩١٨ وخلصتها انه لم يصادف (كما زعم الطالب) قبولا في المذهب لينائه على مجرد استنتاجات من قواعد عامة ولان اتفاق العلماء على نبوة آدم (باعتراف المحكمة) يدل على انها معلومة من الدين بالضرورة لامن الامور النظرية فضلا عن وجود نصوص قاطعة تدل على انها معلومة من الدين بالضرورة، ولان كل الاحكام الشرعية نظرية ولما اشتهر بعضها اشتهارا تاما سمي ضروريا وذلك لا ينافي نظريته وان الضروري متفاوت في الشهرة ويكفي فيه أي شهرة وعلى تسليم انه نظري كما فهمت لمحكمة فان منكره لا يعني من التكفير الا اذا كان خفيا والمكر له شبهة وان عدول الاستئناف الى الاقرار بنبوة آدم أمرا زائدا عن الموضوع الذي فصل فيه ابتدائيا. الخ »

المحكمة : حيث إن الالتماس تقدم في مبعاده القانوني

وحيث ماقررت محكمة الاستئناف في بيان ما حكمت به في القضية المشار اليها لا عمل لها فيه بشي سوى جمع ما قاله علماء الحنيفة في عدة مواضع في كتب الفروع الممول عليها « كرد المختار » وشرحه في باب الامة والردة « والبحر » في الردة و « فتح القدير » في باب البقاء وغير ذلك . ومن كتب الاصول « كالتحرير » و « مسلم الثبوت » القاضية تلك النصوص بأن مذهب أبي حنيفة عدم تكفير أحد من المخالفين فيما ليس من الاصول لمعلومة من الدين بالضرورة. واذن يكون ما قضى به استئنافا في هذه الحادثة ليس الا بالتطبيق لما نصوا على أنه المذهب والذي يعلم منه أن ما جاء في (الهندية) و (مجمع الانهر) مخالفا له لا يمكن الاخذ به في الاحكام التي لا تكون الا بأرجح الاقوال من مذهب أبي حنيفة عملا بما قالوه في رسم المفتي (راجع مقدمة شرح الدر جزء أول) وجاء القانون نمرة ٣١ مقرر له

وحيث ان التطرف بدعوى أن نبوة آدم معلومة من الدين بالضرورة توصلنا لتكفير مسلم بأي وسيلة اتقيدا لاحقاد نفسية ثم الاستدلال عليها بما جاء بعريضة الالتماس

تعدده المحكمة نهائرا وشغبا في أمر بديهي وهله مكابرة مردود من ذاته لا يستحق التفتا
 وحيث ان حكم محكمة الاستئناف لم يبين الا على ان المستأنف أنكر شبهة غير
 صحيحة أمرا نظريا ليس من الاصول المعلومة ضرورة كما هو صريح في أسباب
 ذلك الحكم ولا دخل فيه . مطلقا لما قرره المستأنف بالجلسة فالقول بأن ما حصل منه
 أمر زائد لم يحصل فيه ابتدائيا وجمل ذلك من أسباب الاتهام قول صادر بلا روية .
 وما ذكر كاه وما تبين في أسباب الحكم المستأنف ومن الرجوع الى الكتب التي
 أخذت منها أسبابه الى كتاب (فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة) للإمام الغزالي
 رضي الله عنه يرى أن ما حكمت به محكمة الاستئناف هو ما يجب الحكم به شرعا
 ويتمين لما ذكر رفض هذا الاتهام موضوعا عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٣١
 قانون عمرة ٣١ سنة ١٩١٠

فبناء عليه - تقرر قبول هذا الاتهام شكلا وفي الموضوع برفضه وعدم قبوله اه
 [المنار] نشكر للقاضي الفاضل تصرحه بما ظهر له من أن هذه القضية لم تكن
 صادرة عن غيرة على الدين ، ولا حرص على اعراض المسلمين ، وإنما هي أحقاد
 نفسية أثارها الحسد ، والافها بالنال من هؤلاء المكفرين لاهل الصلاح
 والاصلاح من المسلمين لا يدافعون عن الاسلام بالانكار على من يدعون الى ترك جميع
 رسومه حتى رسوم الكتب والسنة والاجماع بجميع أنواعه ، وتفضيل ما يضمونه
 هم من القوازين عليها كاذبين برد عليهم المنار من رجال القضاء الاهلي ، ولا بالانكار
 على المسيحين لجميع الفواحش والمنكرات ؟

﴿ حجج المنار والجزء الاول من المجلد الحادي والعشرين ﴾

بدأنا بهذا الجزء في ربيع الاول واضطررنا الى تأخير زهاء شهرين ، وقد زدنا
 فيه كراستين على ما قبله ونرجو أن تزيد فيما يصدر بعد الجزء الثالث اذا ورد ورق جديد
 على . مصر في هذه المدة وأن يصدر مطردا بلا انقطاع . وقد أخرجنا المقالة الرابعة من
 مقالات (المنار نجوم والاصلاح الاسلامي) ولعلها تنشر في الجزء التالي له مع ترجمة
 (باحة البادية وتأينها) وهي من تزيين المطبوعات الحديثة